جامعة مدينة السادات
معهد الدراسات والبحوث البيئية
مجلة الدراسات والبحوث البيئية

Journal of Environmental Studies and Researches (2024),14 (1):155-180

دور الحدود الإداريّة في تشكيل نماذج التنميّة الإقليميّة "نموذج مقترح لمحافظة السادات"

فارس عبد الله الجويلي [1], إسماعيل علي إسماعيل [1], سامح إبراهيم عبد الوهاب [2]

[1]معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة مدينة السادات

[2] كلية الآداب– جامعة القاهرة.

ملخص:

تستهدف هذه الورقة البحثية رؤية جغرافية للتقسيم الإداري الحالي بجمهورية مصر العربية، لحل مشكلات قائمة نتيجة الحدود الإدارية الحالية، وبالتزامن مع مطالبات بالتعديل أو التقسيم ووجود خطط حكومية لم تُنفذ؛ من شأنها تحقيق تنمية على المستوى الإقليمي والقومي. ويُعد مقترح محافظة السادات نتاج رؤية جغرافية إقليمية شاملة لإعادة صياغة وتخطيط الحدود الإدارية لمحافظات الدلتا المصرية، وفي ظل أربعة أبعاد مكانية محورية: فزيوجرافية وديموجرافية وعمرانية واقتصادية، بوصفها محددات بنائية مترابطة تخطيطياً.وبالرغم من استقطاع محافظة السادات المقترحة من محافظتي المنوفية والبحيرة الحاليتين فإنها – وفقاً لما سنوضح في هذا البحث– يُمكن لها أن تحقق عدداً من المميزات ذات الأهمية التنموية، والتي يمكن أن تنعكس إيجاباً على البنية المكانية للمحافظة؛ وكذا على مسيرة التنمية بها.

الكلمات المفتاحية: حدود إدارية، تنمية، تخطيط إقليمي، جغرافيا تطبيقية، محافظات، مدينة السادات.

مقدمة:

انشئت مدينة السادات كواحدة من المجتمعات العمرانية الجديدة، والتي صدر قراراً جمهورياً بإنشائها مع مدينة السادس من أكتوبر عام 1978، لتصبح من مدن الجيل الأول. وخُططت لتُشكل مركزاً للاستقطاب السكاني من مصر عامةً، ومن القاهرة الكبرى والدلتا خاصةً. كما أعدت الحكومة المصرية خطة لتحويل مدينة السادات عاصمة إدارية جديدة بدلاً عن القاهرة (حاتم، 1992: 238)؛ وهو الأمر الذي لم يتحقق. مما أثر سلباً على حركة التنمية بالمدينة، رغم انضمام المدينة إلى محافظة المنوفية سنة 1991 (قرار رئيس الجمهورية رقم 333، 1991). كما تقع المدينة في محيط من التجمعات الحضرية والريفية الجديدة نسبياً، مثل مركز بدر شمالاً، ومركز وادي النطرون

جنوباً وغرباً بمحافظة البحيرة، مما نتج عنه ترابطاً بيئياً شاملاً بين تلك الوحدات الإدارية. ولعدم ترسيم الحدود الإدارية بشكلٍ نهائي بين محافظتي المنوفية والبحيرة؛ نتج عن ذلك عدد من المشكلات تركت أثاراً سلبية على التنمية. وهذا ما تتناوله الدراسة بالتطبيق على مراكز السادات وبدر ووادي النطرون وكوم حمادة وقسم غرب النوبارية.

إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

تجيب الدراسة عن أسئلة تتعلق بإعادة النظر إلى الوضع الراهن في منطقة الدراسة، بناءً على ما تركته الحدود الإدارية الحالية من آثارٍ سلبية على التنمية بها، رغم الارتباط الفزيوجرافي والديموجرافي والعمراني والاقتصادي، وذلك من خلال تساؤل بحثي محوري يتمثل في: ما الإطار المكاني الأمثل لمحافظة السادات المقترحة؟ وما المناطق التي يمكن أن تقطع من المحيط الإداري للمحافظة دون إضرار به أو بها؟ في ظل رؤية شاملة للهيراركية وللخريطة الإدارية الجديدة لمحافظات الدلتا المصرية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى استخدام الإمكانات التحليلية للمنهج الجغرافي في دراسة الأبعاد المكانية والعلاقات العضوية التكاملية الحالية والممكنة في إقامة كيان إداري جديد يُعرف باسم "محافظة السادات"جنوبي غربي دلتا النيل، على أساس:

- التعرف على تاريخ الحدود الإدارية في منطقة الدراسة.
- أثر تغيّرات الحدود الإدارية على الوضح الإداري القائم.
- توضيح دور العلاقات الجغرافية المكانية وأبعادها، وتأثيرها المباشر على تغير تلك الحدود، وما تبع ذلك من متغيرات فزيوجرافية وديموجرافية وعمرانية واقتصادية.
- اقتراح تطبيقي أكثر استقراراً، يساعد على التنمية الإقليمية للمحافظة المقترحة.

مناهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة في تحقيق أهدافها على ثلاثة من مناهج البحث:

- **المنهج التطوّري:** لمعرفة التطوّر الإداري تاريخياً بمنطقة الدراسة (عبد الوهاب، 2012: 48).
- **منهج شمولية الواقع الجغرافي:** لتوزيع المتغيرات والربط فيما بينها، لتحليل وتفسير شامل لكل مُتغيّر.
- **منهج التحليل المكاني:** لتوزيع الموارد والإمكانات بمنطقة الدراسة والربط بينهم، مما يؤدي إلى الإفادة النفعيّة من تطبيق إنشاء المحافظة المقترحة ومقارنتها بالوضع القائم.

الدراسات السابقة:

دراسة المجلس الأعلى للثقافة – لجنة الجغرافيا، عام 1998 بعنوان "أبحاث ندوة الأقسام الإدارية في مصر". تناولت الدراسة ثمان ورقات بحثية؛ مُقسّمة على ثلاثة محاور متداخلة ومترابطة في موضوع الأقسام الإدارية: المحور الأول يتكون من ورقتين، ويتناول المحور التاريخي عبر العصور، والثاني يتكون من ثلاث ورقات، ويتناول الأوضاع الراهنة للتقسيم الإداري وقت سنة النشر. أما المحور الثالث –الذي يتكوّن أيضاً من ثلاث ورقات– فيتناول محاولات استراتيجية التقسيم الإداري وعرض أفكار لتقسيم إداري جديد بما يتناسب مع متطلبات القرن الواحد والعشرين (لجنة الجغرافيا، 1998).

دراسة أرنو برينتو وصوفي دي روفراي، عام 2014 بعنوان "تقسيم فرنسا إلى مناطق". تقدم هذه الورقة تحليلاًمقارناً للتقسيمات السياسية للأراضي الفرنسية المقترحة بين منتصف القرن التاسع عشر وعقد الأول من القرن الواحد والعشرين. وقدمت تحليلاً للخرائط الإقليمية لتحديد بعض الأبعاد المكانية الخاصة بالتصوّر الإقليمي الفرنسي. تزامناً مع تقديم مشروع قانون لتعديل التقسيمات الإدارية إلى البرلمان الفرنسي عام 2014 (Brennetot, A., &Ruffray, S.D, 2014).

دراسة فارس الجويلي (2022)، دور الأبعاد المكانية في تغيّر الحدود الإدارية المصرية: دراسة جغرافيّة تطبيقيّة لمحافظة دسوق المقترحة. استهدفت الدراسة إنشاء محافظة جديدة شماليّ مصر، وبالتحديد في القطاع الشمالي لفرع رشيد، باسم محافظة دسوق، وعاصمتها مدينة دسوق. تبعاً لأربعة من الأبعاد المكانية: الديموغرافية والعمرانية والبيئية والاقتصادية، مع توضيح إيجابيات وسلبيات تنفيذ هذا المقترح؛ بما لا يتعارض مع استراتيجية مصر للتنمية المستدامة – مصر 2030 (الجويلي، 2022).

دراسة جيندو جيونج (2023)، "الانقطاعات في التنمية الاقتصادية الإقليمية بسبب الحدود الإدارية: دراسة آليات تأثير الحدود". تعرض الدراسة الآثار المترتبة على الحدود الإدارية في كوريا الجنوبية؛ كالاختلافات في السياسات والاقتصاد والجوانب الاجتماعية بين المناطق المختلفة بالإقليم أو الدولة، مما قد تؤثر على التنمية الإقليمية. واستخدم الباحث ست فرضيات تمت محاكاتها باستخدام نموذج اقتصادي مكاني، تُظهر التأثير المفترض للحدود الإدارية (Jeong, J., 2023).

التقنيات والبرمجيات المستخدمة في الدراسة:

استخدمت الدراسة نظم المعلومات الجغرافية كأداة أساسية لإنتاج الخرائط، فاستُخدمت حزمة برامج آرك جي آي إس ArcGIS v10.8. كما استعين بخدمات جوجل الأرض ProGoogle

Earth وخـرائط جوجـل Maps Google وخريطـة الشـارع المفتوحـة Map Street Open.
واستخدمت حزمة برامج مايكروسوفت أوفيس356Microsoft Office للكتابة والتحليل الإحصائي.

أولاً: الأبعاد الجغرافية لمنطقة الدراسة:

الامتداد الفلكي:

تمتـد منطقـة الدراسـة فلكيـاً مـا بـين دائرتـي عـرض 07,2" 48´30° و37,52" 52´29° شـمالاً، وبـين خطـيّ طـول 36,8" 52´30°و51,82" 37´29° شـرقاً علـى مسـاحة حـوالي 7403,7 كـم2، أي أن الامتـداد الجغرافـي لمنطقـة الدراسـة يضـم الـركن الجنـوبي الواقـع غربـيّ دلتـا النيـل، ويطـل علـى فرع رشيد جهة الشرق (جدول رقم 1).

جدول (1) الكيانات الإدارية ضمن منطقة الدراسة (2024)

م	المحافظة	قسم/مركز	مدينة/م.ج.ع**	إجمالي التوابع		عدد السكان / نسمة (2017)	
				قرى	عزب***		
1	المنوفية	مركز السادات	مدينة السادات	8	6	178012	
2	البحيرة	مركزوادي النطرون	وادي النطرون	4	15	78518	452117
3		مركزبـدر	بـدر	36	10	207731	
4		مركز كوم حمادة*	ـ	3	23	47602	
5		قسم غرب النوبارية	النوبارية الجديدة	11	18	118266	
الجملة		قسم واحد و3 مراكز	4مدن وم.ع.ج	62	72	630129نسمة	
				134 تابع			

* الوحدة المحلية بالبريجات فقط، وتضم قرى: البريجات، وعلقام، ودمشلي، وتوابعهم.

** مجتمع عمراني جديد.*** تشمل العزب والكفور والوحدات الاعتبارية.

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على البيانات الأساسية من:

1-الجهـاز المركـزي للتعبئـة العامـة والإحصـاء، دليـل الوحـدات الإداريـة لمحافظـات الجمهوريـة، القـاهرة، 2016، ص ص 164 – 180.

2-الجهـاز المركـزي للتعبئـة العامـة والإحصـاء، السـكان المصـريون طبقـاً للنـوع 2017 – محافظـة البحيـرة، القـاهرة، 2018، ص ص 2-3.

3-الجهـاز المركـزي للتعبئـة العامـة والإحصـاء، السـكان المصـريون طبقـاً للنـوع 2017- محافظـة المنوفيـة، القـاهرة، 2017، ص ص 2 – 3.

الامتداد الإداري والديموجرافي:

تمتد منطقة الدراسة على قطاعين (شكل 1):

أ- القطاع الأول: بمحافظة المنوفية، ويضم مركز السادات كاملاً.

ب- القطاع الثاني: بمحافظة البحيرة، ويضم مركزي بدر ووادي النطرون، والوحدة المحليّة بالبريجات ضمن مركز كوم حمادة، وقسم غرب النوبارية، بإجمالي 4 وحدات إدارية.

بالإجمال، تشمل منطقة الدراسة بقطاعيها 3 مدن و62 قرية رئيسية وتابعة، و72 عزبة ووحدة اعتبارية. وبلغ عدد سكان منطقة الدراسة 630129 نسمة؛ بحسب تعداد سنة 2017 (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء- محافظة البحيرة، 2017: 2-3) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – محافظة المنوفية، 2017: 2-3)، وبلغت الكثافة السكانية العامة 85,1 نسمة / كم2، نظراً لأن معظم المساحة المقترحة أراضي صحراوية أو مستصلحة.

ثانياً: التاريخ الإداري لمنطقة الدراسة:

تعاقبت التغيرات الإدارية على منطقة الدراسة منذ النصف الثاني من القرن العشرين، عندما بدأت فكرة مشروع مديرية التحرير في عهد الرئيس الأسبق محمد نجيب، بإنشاء مؤسسة مديرية التحرير بغرض تعمير أجزاء من الصحراء الغربية (الوقائع المصرية، 2:1954-3). ثم قام الرئيس الأسبق جمال عبد الناصر بإطلاق المشروع بجنوبي محافظة البحيرة (قرار رئيس الجمهورية رقم 3318، 1962). تزامن معها إجراء تعديلات على الحدود الإدارية بظهور مراكز إدارية مستحدثة أو نقل المراكز القديمة أو إلغاؤها تماماً. وأهم التعديلات الإدارية التي طرأت على منطقة الدراسة منذ بداية القرن العشرين:

1- 1902: إنشاء مركز كوم حمادة، وإلغاء مركز النجيلة بمديرية البحيرة (مشعل، 2013: 824).
2- 1966: نقل تبعية مدينة وادي النطرون من محافظة مطروح إلى محافظة البحيرة.
3- 1967: إنشاء مركز وادي النطرون بمحافظة البحيرة (مشعل، 2013: 886).
4- 1978: قرار رئيس الجمهورية أنور السادات بإنشاء مدينة السادات.
5- 1981: وضع الرئيس أنور السادات حجر الأساس لمدينة السادات.
6- 1986: إنشاء مدينة النوبارية الجديدة كمجتمع عمراني جديد بمحافظة البحيرة (قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 375، 1986).
7- 1991: نقل تبعية قسم السادات وقرى كفر داود والخطاطبة والبريجات من محافظة البحيرة إلى محافظة المنوفية (قرار رئيس الجمهورية رقم 333، 1991).

8- 1992: إعادة فصل البريجات عن المنوفية، وإعادتها لتبعية محافظة البحيرة في الثلاثين من يناير (قرار رئيس الجمهورية 37، 1992).وإنشاء الوحدة المحلية لمركز ومدينة السادات بمحافظة المنوفية في الخامس من سبتمبر من نفس العام، وإلغاء قسم مدينة السادات، ليضم المركز قرى كفر داود والخطاطبة (قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1561، 1992).

9- 2001: إنشاء مركز بدر بمحافظة البحيرة، فصلاً عن مركز كوم حمادة (قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 325، 2001).

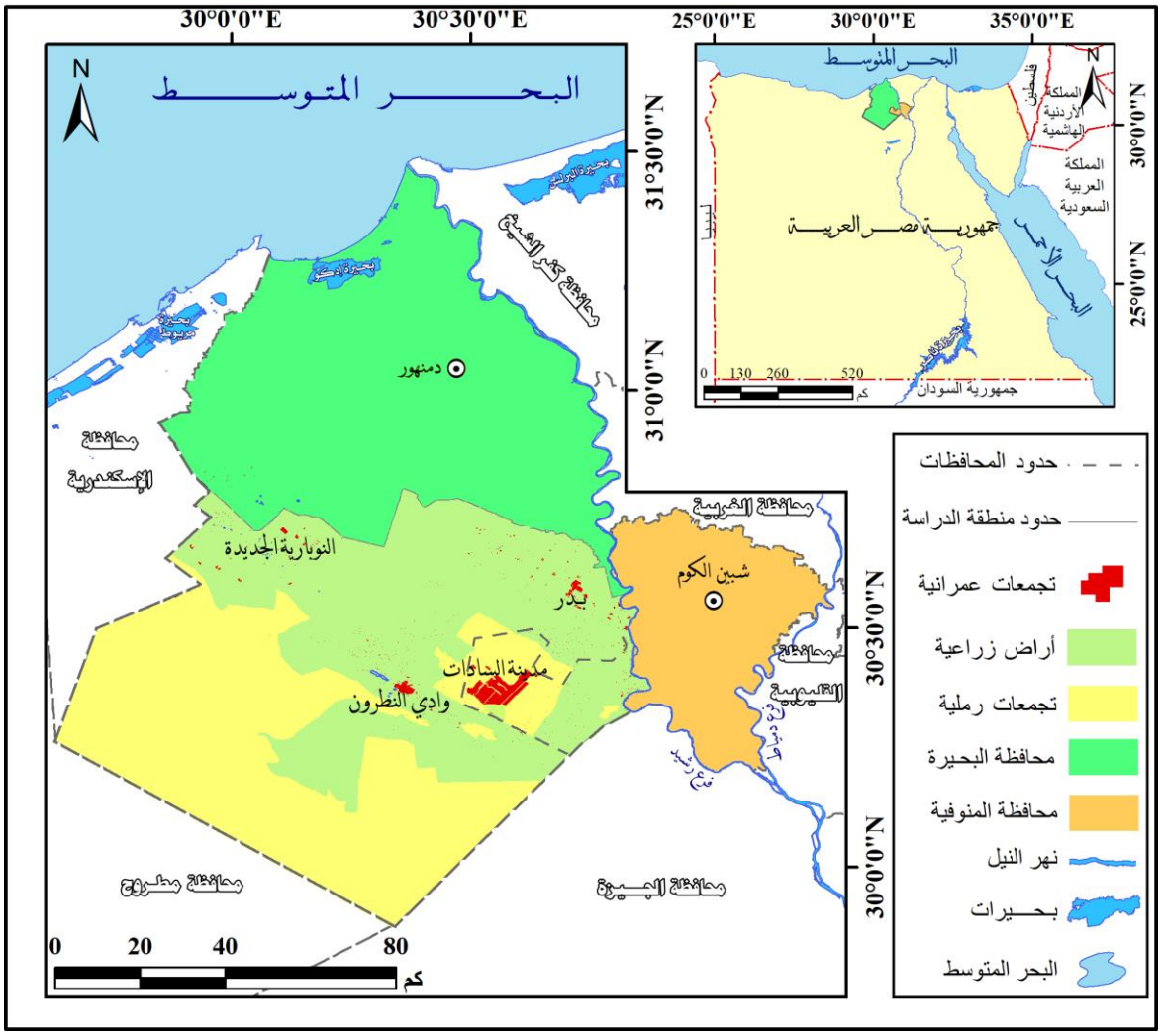

شكل (1) خريطة موقع منطقة الدراسة بمحافظتي البحيرة والمنوفية شمالي مصر (2024)

المصدر: الخريطة وطبقاتها من إعداد وترقيم الباحث، بواسطة برنامج ArcGIS v10.8.

ومنذ ذلك الحين، بقي الحال الإداري على ما هو عليه إلى الآن، ما خلا تعديلات إدارية طفيفة؛ كاقتطاع قرى أو عزب وضمها إلى وحدات محلّية أو مراكز أخرى، أو تحويل بعض العزب التوابع إلى قرى بمركز السادات، أغلبها داخل منطقة الدراسة، وإن كانت هناك مشكلات في الحدود الإدارية لم تُحلّ حتى الآن بين محافظتي البحيرة والمنوفية.

ثالثاً: المشكلات الإدارية في منطقة الدراسة:

(1) العوامل المساهمة في ظهور المشكلات الإدارية

ترى الدراسة أن هناك عدة عوامل أوليّة مساهمة في ظهور مشكلات الحدود الإدارية في مصر بشكلٍ عام، وتنطبق على منطقة الدراسة بشكلٍ خاص، ومن أهمها:

أ- كِبر مساحة محافظة ما، كما في محافظة البحيرة بمساحتها الكبيرة، وصعوبة التواصل بين عاصمتها دمنهور والمدن الأخرى، حيث عدمية وجود طرق ومواصلات مباشرة، ومركزية الخدمات بشمال المحافظة. واختلاف البيئات، حيث أن شمالها ضمن مروحة الدلتا، عكس الجنوب الذي يُعد هامشاً للصحراء الغربية.

ب- هامشية موقع عاصمة المحافظة: حيث يُحدد مدى انحراف موقع عاصمة المحافظة عن الوسط الهندسي (مصيلحي، 1992: 24) أو في موقع بعيد الوصول إليه عبر الطرق والمواصلات من المدن والقرى الأخرى، مما يُنشئ موقعاً هامشياً أخر بعيداً عن العاصمة قد يستدعي فصله عن المحافظة أو ضمه إلى محافظة أخرى، ويظهر ذلك في هامشية دمنهور بالنسبة لمحافظة البحيرة، وهامشية شبين الكوم بالنسبة للمنوفية؛ بعد ضم مدينة السادات إليها (شكل 2).

ج- تداخل الملكيات الزراعية ونظم الري بين المحافظات، بسبب مرور الحد الإداري دون مراعاة الملكيات والأحواض الزراعية، مما قد يؤدي لمشكلات بين السكان أنفسهم أو مع المحافظة بسبب تعقيدات نُظم الإدارة.

د- توجيه توطين السكان بالهجرة نحو المجتمعات العمرانية الجديدة (حسانين، 2010: 417) والمناطق نادرة الكثافة السكانية، كما في مدينة السادات والنوبارية الجديدة، ومن قبلهما مديرية التحرير. مع إمكانية إنشاء مراكز استقطاب عمرانية مستجدة حضرية أو ريفية.

هـ- النظر في عدالة توزيع السكان بمحافظتي البحيرة والمنوفية، لأنه يؤدي إلى تحجيم التغيرات الديموجرافية، مع وضع اعتبارات نمط النمو العمراني، وامتداد خدمات النقل والمواصلات.

و- مطالب السكان المتكررة بالانفصال الإداري، نتيجة شعور السكان بالهامشية أو انعدام التجانس الثقافي والمجتمعي، مما أدى لوضع الدولة مقترحات لإعادة التقسيم الإداري بمنطقة الدراسة.

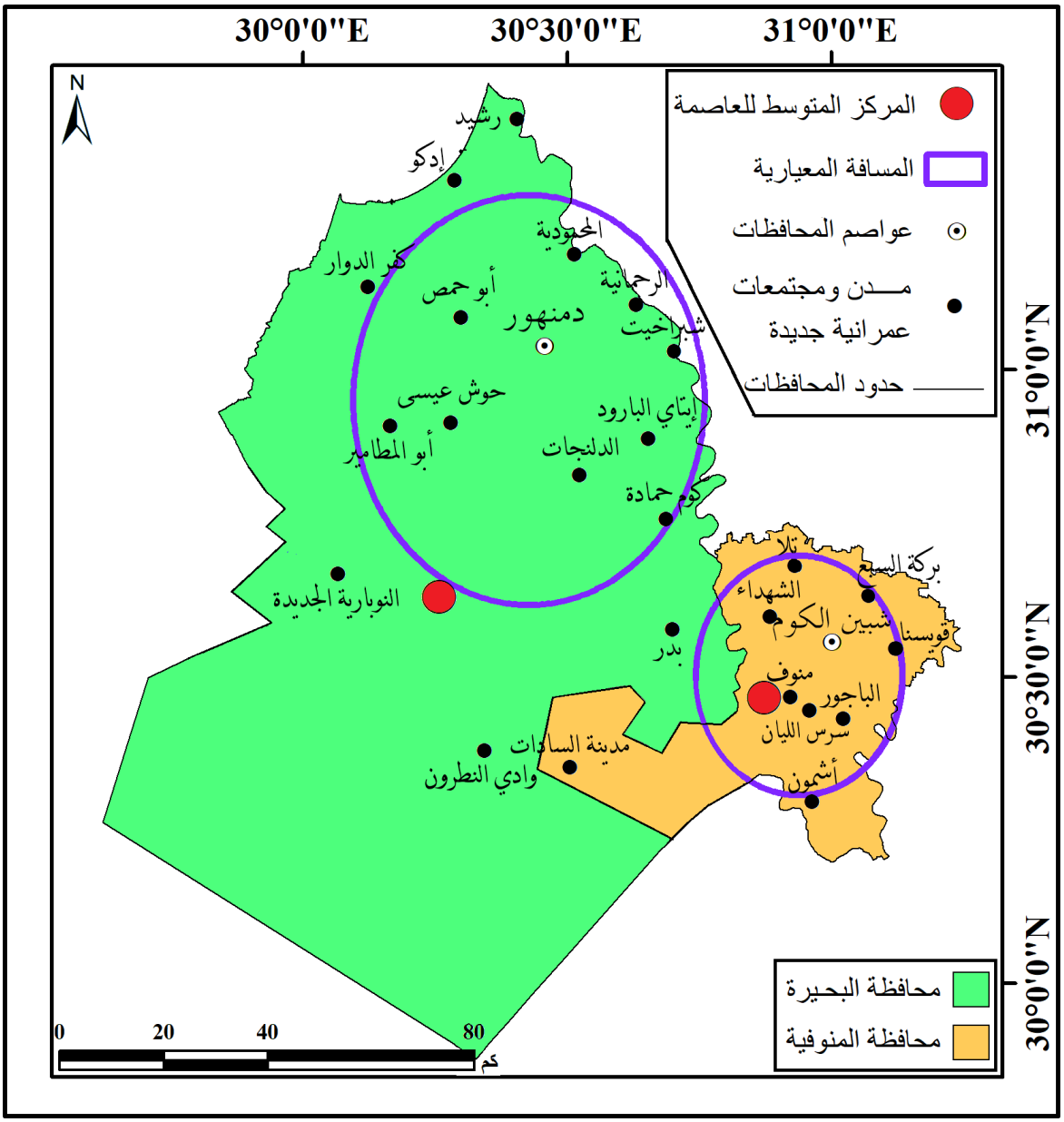

شكل (2) خريطة توضح المركز المتوسط للعاصمة بكل محافظة في منطقة الدراسة، ومدى التوسط الجغرافي الهندسي لكل عاصمة

المصدر: الخريطة وطبقاتها من إعداد وترقيم الباحث، بواسطة برنامج ArcGIS v10.8.

(2) مشكلات الحدود الإدارية السابقة والقائمة بمنطقة الدراسة:

قد يحدث تداخل بين محافظتين من الناحية الإدارية أو الناحية الأمنية أو على الخرائط فقط بشأن منطقة جغرافية محددة، مما يؤدي إلى تخبط القرارات الإدارية داخل كل محافظة بشأن تبعية المنطقة من عدمه، مما يُصعب الإجراءات الحكومية على المواطنين أو نقص الخدمات المقدمة

إلـيهم نتيجـة سـكناهم بالمنطقـة الجغرافيـة الحاصـل بهـا هـذا التـداخل أو ازدواجيـة مُقـدمي الخدمـة مـن المحافظتين، ومن أمثلة المشكلات الموجود بمنطقة الدراسة:

أ- مشـكلة الحـدود الإداريـة لمـدينتي السـادات ووادي النطـرون: طبقـاً للدراسـة التـي أجرتهـا هيئـة التخطـيط العمرانـي سـنة 1984، أظهـرت تـداخلاً إداريـاً بـين الحيـز العمرانـي لمدينـة وادي النطـرون والحيـز العمرانـي لمدينـة السـادات، ممـا جعـل منـاطق سـكنية تتبـع كـلا المـدينتين فـي نفس الوقت (الهيئة العامة للتخطيط العمراني، 1984: 8).

ب- مشكلة ضـم قـرى جنـوبي مركـز كـوم حمـادة إلـى المنوفيـة: فـي أعتـاب قـرار نقـل تبعيـة مدينـة السـادات إلـى محافظـة المنوفيـة، تقـرر نقـل القـرى الواقعـة علـى نهـر النيـل الفاصـلة بـين المدينـة والمنوفيـة: كفـر داود والخطاطبـة والبريجـات وتـوابعهم اسـتقطاعاً مـن مركـز كـوم حمـادة. فـاعترض سـكان البريجـات، فصـدر قـراراً جمهوريـاً آخـر بإعـادة تعيـين الحـدود وضـم البريجـات مـرة أخـرى للبحيـرة بتـاريخ 30 ينـاير 1992 (قـرار رئـيس الجمهوريـة رقـم 37، 1992) وعليـه تحـوّل قسـم مدينـة السـادات إلـى مركـز فـي نفـس العـام بتـاريخ 5 سـبتمبر (قـرار رئـيس مجلـس الوزراء رقم 1561، 1992).

ج- مشـكلات الحـدود الإداريـة علـى الطريـق الإقليمي:بظهـور مجتمعـات ريفيـة بُنيـت علـى الحـدود الإداريـة الفاصـلة بـين المنوفيـة والبحيـرة؛ ممـا أدى لتقسـيمهما بحكـم الأمـر الواقـع علـى أراضـي المحـافظتين. وكانـت النتيجـة ازدواجيـة الإدارة وانعـدام الأمـن، وصـعوبة انفـاذ القـانون، مـع شـبه انعـدام للخـدمات الأساسـية المقدمـة للمـواطن، بـالتزامن مـع تزايـد أعـداد السـكان بالمنطقـة. أبـرز تلـك المشـكلات تظهـر فـي قـرى كفـر داود الجديـدة، ومنشـية النـور، والخفـوج، حيـث تتبـع فعليـاً مركـز السـادات بالمنوفيـة، وعلـى أرض الواقـع مركـز كـوم حمـادة بـالبحيرة، ولا تتبـع أي دوائـر انتخابية.

د- مشـكلة مركـزي بـدر وكـوم حمـادة بـين البحيـرة والغربيـة: حيـث طالبـت محافظـة الغربيـة بظهيـر صـحراوي بضـم مركـزي كـوم حمـادة وبـدر –مـن محافظـة البحيـرة– إليهـا ليصـبح للمحافظـة منفـذ علـى طريـق القـاهرة – الإسـكندرية الصـحراوي أسـوة بمحافظـة المنوفيـة، وتـم وضـع الأمـر كمقتـرح لإعـادة ترسـيم الحـدود بالـدلتا لينفـذ سـنة 2017، (الهيئـة العامـة للتخطـيط العمرانـي، 2013: 54)، ولم يُنفذ (شكل 3).

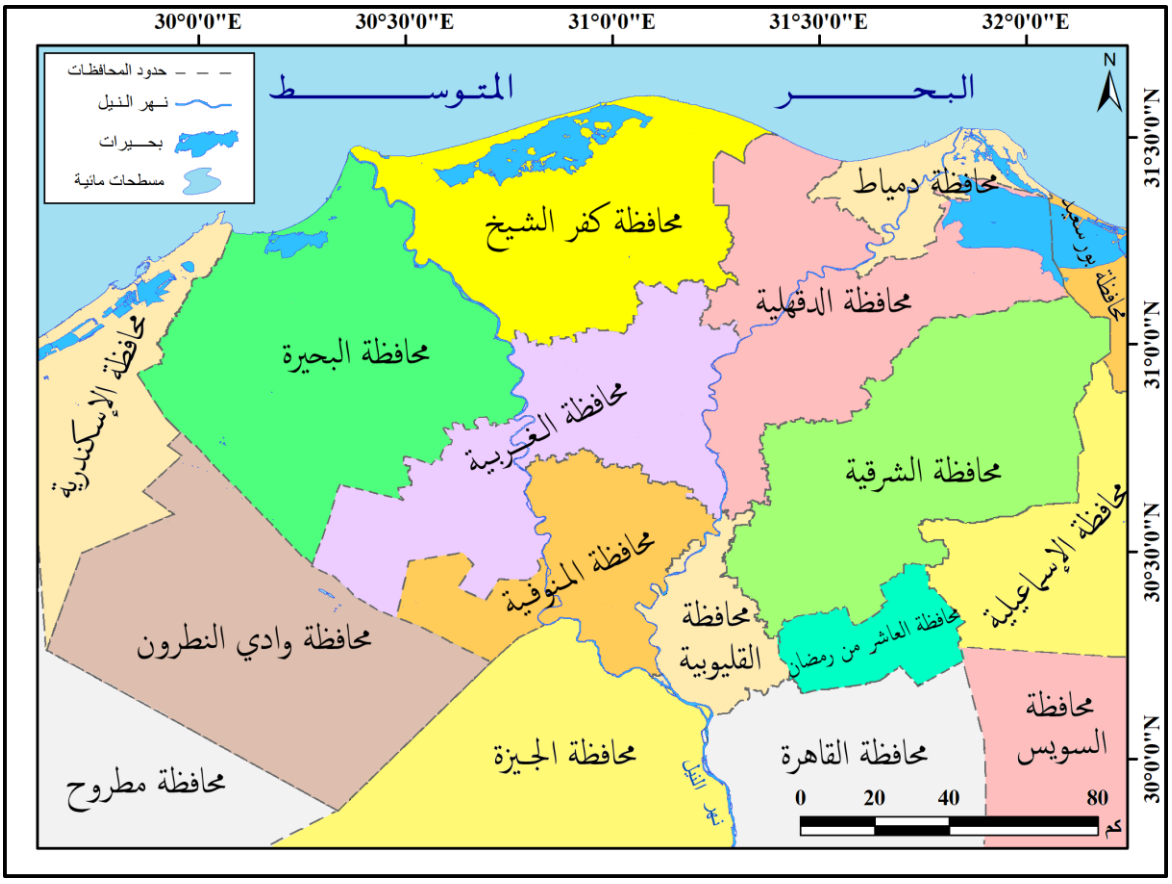

شكل (3) مقترح الهيئة العامة للتخطيط العمراني للوجه البحري لتعديلات في الحدود الإدارية بمحافظتي الغربية والبحيرة، وإنشاء محافظة وادي النطرون

المصدر: الخريطة وطبقاتها من إعداد وترقيم الباحث، بواسطة برنامج ArcGIS v10.8، اعتماداً على: الهيئة العامة للتخطيط العمراني، إعادة ترسيم حدود مصر إلى أقاليم تنموية، وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، القاهرة، 2013، ص 54.

رابعاً: مقترح محافظة السادات:

تقترح الدراسة أن تُشكّل محافظة جديدة باسم محافظة السادات، مقتطعة من محافظتي المنوفية والبحيرة. على أن تكون مدينة السادات عاصمة إدارية للمحافظة المقترحة. وبذلك تُعد وريثة لمديرية التحرير، والتي كان مقترحاً إنشائها جنوب محافظة البحيرة (رفلة وسامي، 1964: 68). وترى الدراسة مراعاة بعض الاشتراطات لتنفيذ هذا المقترح:

1- الالتزام بما جاء في قانون الحكم المحلي، وما يتعلق به من قوانين أو تعديلات.
2- الالتزام بالحدود الإدارية القائمة قدر الإمكان للأقسام والمراكز، والأحوزة العمرانية للمدن والقرى، مع مراعاة التعديل في أضيق نطاق، بحيث لا يُضم أو يُفصل أي محلّ عمراني إلا بسبب قهري، يحمل عن سكانها مشقة التنقل والسفر.

3- في حالات ضم أراضي ومحلات عمرانية من وحدة إدارية (أ) إلى وحدة إدارية (ب)؛ يجب مراعاة القُرب والبُعد الجغرافي بينها وبين قاعدة المركز أو القسم؛ وكذلك بينها وبين عاصمة المحافظة الواقعة بها.

4- مراعاة حدود الأحواض الزراعية والملكيات الخاصة، طالما لا تخالف القانون أو العُرف بالمنطقة.

5- مراعاة خطوط الطرق والمواصلات القائمة، بحيث يكون المقترح بناء على ما هو مُتاح من إمكانات على أرض الواقع.

(1) مقترح محافظة السادات في إطار الرؤية الإقليمية للحدود الإدارية لمحافظات الدلتا المصرية

تقترح الدراسة أن تكون محافظة السادات واحدة من المحافظات المكوّنة إقليم الدلتا (شكل: 4). ويُقترح التالي:

أ- تحويل إقليم الدلتا إلى إقليم عامل له شخصيته الاعتبارية، وليس مجرد إقليماً تخطيطياً.

ب- إنشاء مجلس أعلى للإقليم، يضم:

- محافظات إقليم الدلتا: دمياط، الدقهلية، كفر الشيخ، الغربية، المنوفية. ويضم محافظة الشرقية من إقليم القناة، ومحافظة البحيرة من إقليم الإسكندرية.
- إنشاء محافظتين جديدتين: المنزلة ودسوق (الجويلي، 2022: 129)؛ بجانب محافظة السادات.

ج- إنشاء منصب رئيس الإقليم، على أن يضم جميع المحافظات العشرة المذكورة.

د- اختيار مدينة طنطا لتكون عاصمة لإقليم الدلتا.

(2) المكونات الإدارية المقترحة لمحافظة السادات:

أ- قسم أول مدينة السادات: نظراً لاتساع مساحة مدينة السادات؛ يُقترح تقسيم المدينة إلى قسمين، حيث يضم القسم الأول الشطر القديم المعمور من المدينة.

ب- قسم ثان مدينة السادات: يُقترح أن يكوّن القسم الثاني ليضم الأحياء الجديدة الواقعة غرب المناطق القديمة، ويكون الحد الفاصل بين القسمين غرب شارع طه حسين والطريق الواقع غرب المناطق السكنية الخامسة والسادسة؛ مروراً بالقرية التكنولوجية ومصنع سايلو فودز – مدينة الصناعات الغذائية– حتى الحدود الإدارية شمالاً مع محافظة البحيرة.

ج- مركز بطل السلام: يُقترح فصل مدينة السادات عن باقي مركزها، ليتم تفعيل قرار المجلس التنفيذي لمحافظة المنوفية سنة 2015 (قنديل، 2023)، مع اقتراح إضافة الوحدة المحلية بالبريجات استقطاعاً من مركز كوم حمادة بمحافظة البحيرة، وتقترح الدراسة أن تكون قرية

كفـر داود قاعـدة المركـز، بعـد تحويلهـا إلـى مدينـة، كنتيجـة حتميـة للبنيـة التحتيـة المناسـبة للمدن، مع توفر الخدمات الحكومية ومقر رئاسة مركز ومدينة السادات بها (ملحق: 2).

د- قسـم غـرب النوباريـة: تُعـدل حـدوده لتشـمل الشـطر الغربـي للظهيـر الصـحراوي لمحافظـة البحيرة، بالتشارك مع مركز وادي النطرون.

هـ- مركـز وادي النطـرون: يبقـى بـنفس مكوناتـه الحاليـة، علـى أن يشـاطر قسـم غـرب النوباريـة الظهير الصحراوي الجنوبي لمحافظة البحيرة.

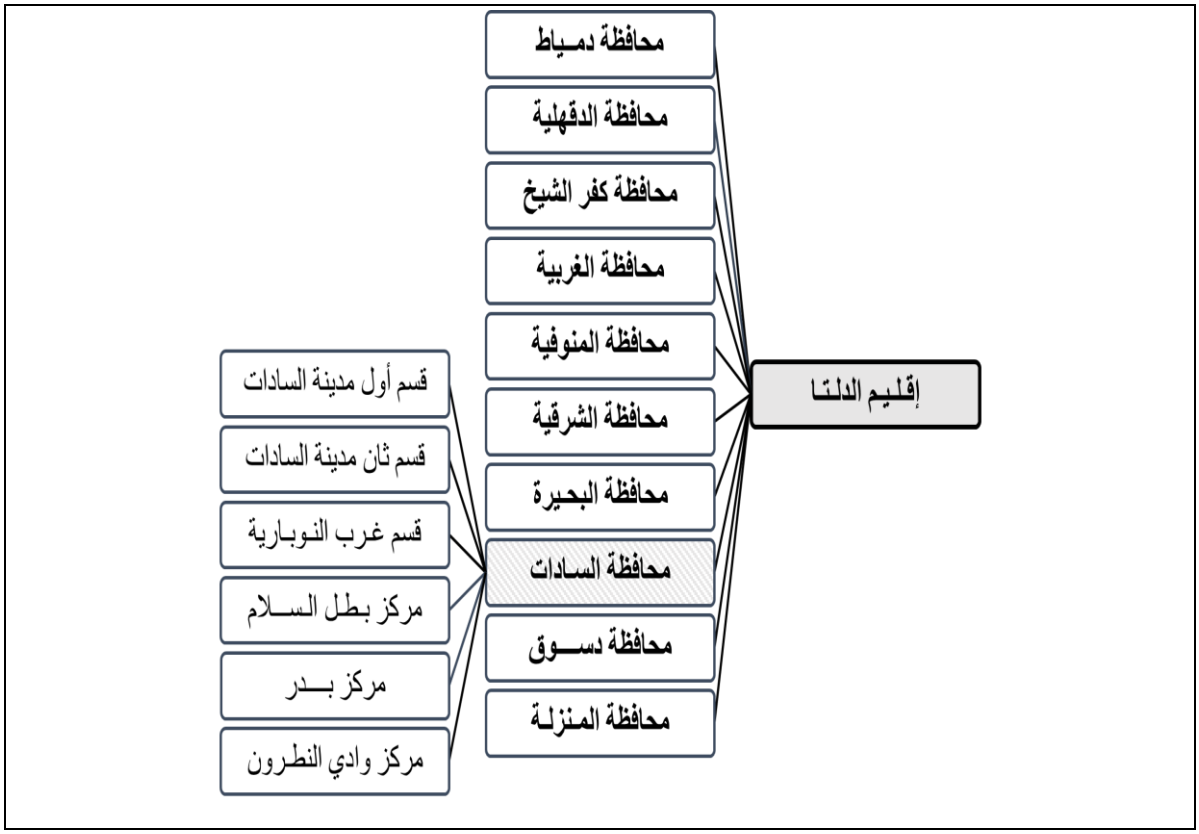

شـكل (4) مخطـط هيكلـي لإقلـيم الـدلتا المقتـرح، وبـه محافظـة السـادات ومكوناتـه الإداريـة

المصدر: الخـريطـة وطبقاتها من إعـداد وترقيم الباحث، بواسطة برنامج ArcGIS v10.8.

المصدر: الخـريـطـة وطبقاتها من إعـداد وترقيم الباحث، بواسطة برنامج ArcGIS v10.8.

شكل (5) المحافظات المكوّنة لإقليم الدلتا المقترح

فـي ظـل الرؤيـة الشـاملة للخريطـة الإداريـة المقترحـة للـدلتا المصـرية، فـإن البنـاء الإداري لمحافظـة السادات يتشكل كما يلي (جدول 2) (شكل 6).

جدول (2) بيانات التقسيم الإداري المقترح بمحافظة السادات

م	القسم /المركز	مدينة / م.ع.ج*	إجمالي التوابع		السكان / نسمة (2017)	المساحة (كم2)	الكثافة العامة (نسمة/كم2)
			قرى	عزب**			
1	قسم أول مدينة السادات	مدينة السادات*	–	–	63953	221,57	١١٧,٤٦
2	قسم ثان مدينة السادات		–	–		322,91	
3	قسم غرب النوبارية	النوبارية الجديدة *	11	18	118266	2118,72	٣٦٦,٢٥
4	مركز بطل السلام	كفر داود	11	29	161661	472,07	٣٤٢,٤٥
5	مركز بدر	بدر	36	10	207731	913,61	٢٢٧,٣٧
6	مركز وادي النطرون	وادي النطرون	4	15	78518	3355,10	٢٣,٤٠
إجمالي	3 أقسام و3 مراكز	3 مدن و2 م.ع.ج	62	72	630129 نسمة	7403,67 كم	٨٥,١١ نسمة/كم2
			134 تابع				

*مجتمع عمراني جديد.**تشمل العزب والكفور والوحدات الاعتبارية.

المصدر: من إعداد وتصميم الباحث، بالاعتماد على البيانات الأساسية من:

1- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، دليل الوحدات الإدارية لمحافظات الجمهورية، القاهرة، 2016، ص ص164-180.

2- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، السكان المصريون طبقاً للنوع 2017 – محافظة البحيرة، القاهرة، 2018، ص ص 2-3.

3- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، السكان المصريون طبقاً للنوع 2017- محافظة المنوفية، القاهرة، 2017، ص ص2-3.

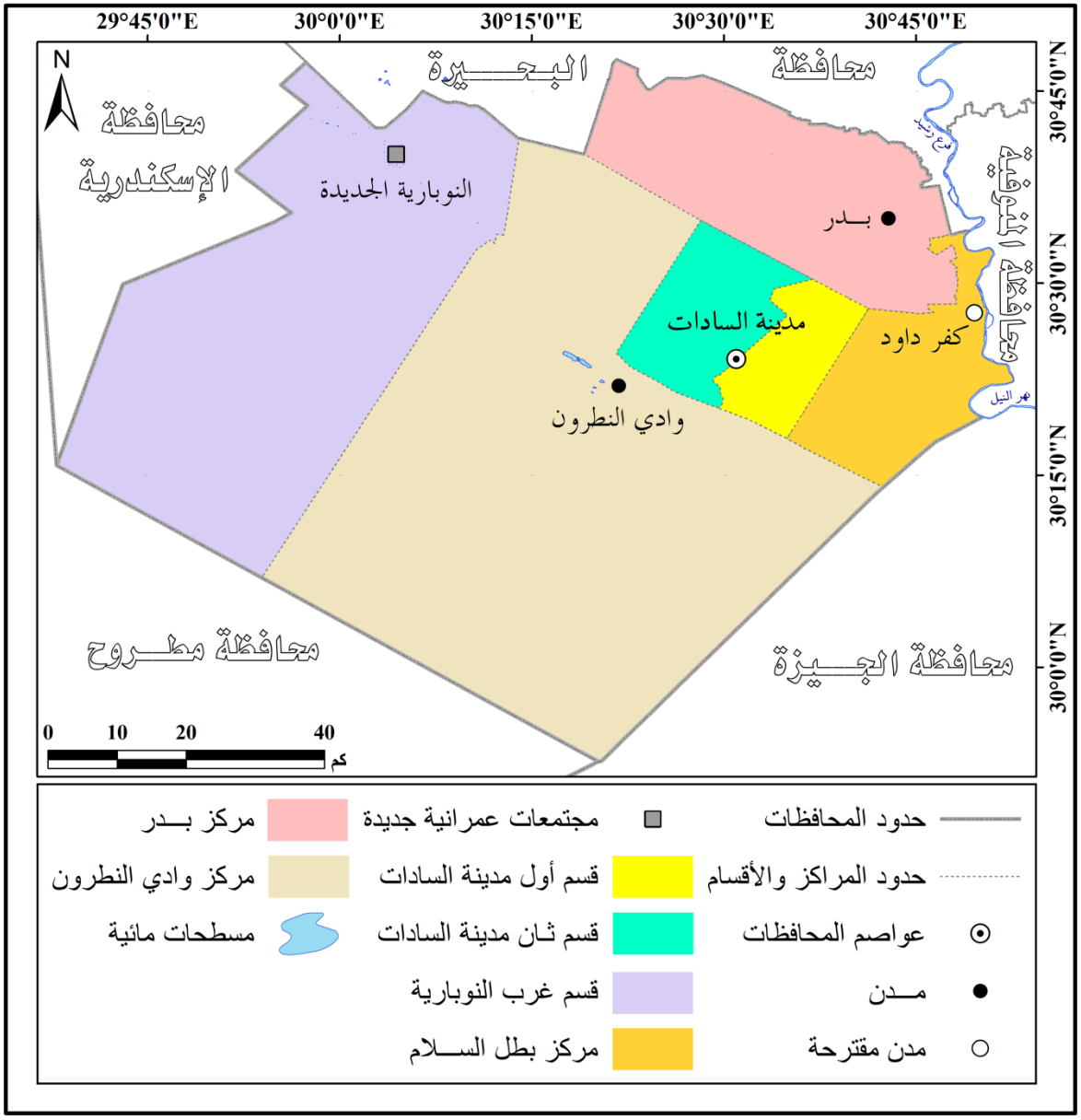

المصدر: الخريطة وطبقاتها من إعداد وترقيم الباحث، بواسطة برنامج ArcGIS v10.8.

شكل (6) التقسيم الإداري لمحافظة السادات المقترحة.

(3) الإيجابيات التي ستعود على المحافظة المقترحة:

تستنتج الدراسة عدة نقاط إيجابية؛ من شأنها دعم مقترح محافظة السادات، ويمكن تصنيفها إلى:

أ- إيجابيات عامة: تصبح محافظة السادات واحدة من المكونات الإدارية التراتبية في إقليم الدلتا، والتي تعتمد على علاقات رأسية وأفقية تسمح بدعم عمليات التنمية في المحافظة، في ظل رؤية تكاملية لمنطقة الدراسة.

- ترتبط المحافظة المقترحة بطرق مرصوفة ذات مواصفات عالمية وشبكة مواصلات جيدة تتفوق على المحافظات الأصليّة التي تنتمي إليها، مما يُحقق الترابط الجغرافي الشمولي لمكونات المحافظة المقترحة.
- الاقتصاد هو الرابط الأساسي الذي بُنيت عليه تلك المنطقة منذ بدايات تعمير الصحراء؛ منذ الإعلان عن مشروع مديرية التحرير، وبالتالي أسست لثقافة جديدة للسكان الجدد الذين شاركوا الدولة في تأسيس مجتمعات عمرانية خضراء وسط الصحراء. مع الاعتبار التاريخي للوجود القديم لوادي النطرون كواحة أُستغلت للمعيشة والزراعة ومعبراً للطرق عبر التاريخ.
- تنوّع وظائف المدن بمنطقة الدراسة يُظهِر جليّاً تشابكهم، حيث:
  - المدن الدينية: وادي النطرون.
  - المدن التجارية: مدينة السادات والنوبارية الجديدة وبدر.
  - المدن السياحية: وادي النطرون ومدينة السادات.
  - المدن الصناعية: مدينة السادات والنوبارية الجديدة وبدر ووادي النطرون.
  - مدن خدمية وإدارية: وتمثل قواعد المراكز والأقسام: مدينة السادات وكفر داود ووادي النطرون والنوبارية الجديدة وبدر.
- تتميّز المدن الجديدة بسهولة إحكام الرقابة على نموها العمراني لوجود حدوداً واضحة للأحوزة العمرانية الخاصة بها، مما يخفف العبء الرقابي والإداري والتنفيذي على القرى والمدن، ليُساهم في الحفاظ على الأراضي الزراعية القديمة والمستصلحة، والتوسع في زراعات جديدة تضمن الحفاظ على المياه الجوفية المعتمد عليها بشكل أساسي في الأراضي المستصلحة.

ب- الإيجابيات الإدارية:

- تاريخياً، يتشابه موقع مركز كفر داود المقترح مع موقع خط الطرَّانة؛ الذي أنشئ خلالالتاريعالذي تمّ عام 1813 في عصر محمد علي باشا، وإن كان يمتد بمحور طولي شمالي جنوبي موازياً للضفة الغربية لفرع رشيد من قرية القَطّا (بمحافظة الجيزة الآن) حتى أبو الخاوي (بمركز كوم حمادة، محافظة البحيرة)، وليس له عُمقاً صحراوياً جهة الغرب. وكان هذا الخط مشابهاً لباجارشيةتيرنوتيس (الطرانة حالياً) في أواخر العصر البيزنطي قُبيل الفتح الإسلامي (أميلينو، 2013: 350).
- أدى كبر مساحة محافظة البحيرة مع تعدد مكوناتها الإدارية (15 مركزاً وقسمين)، إلى صعوبة الاتصال المباشر بين أطراف المحافظة -خاصةً الجنوبية- مع العاصمة

دمنهور؛ سواء بالطرق أو المواصلات المباشرة، بسبب تطرف موقع العاصمة شمالي شرقي المحافظة.

- منع امتداد العشوائيات بإنفاذ القوانين المنظمة للامتداد العمراني، خاصةً بالمناطق العمرانية القديمة، مما يُسهم في منع ظهور مشكلاتٍ متعلقة بالحدود الإدارية مستقبلاً.

ج- الإيجابيات الاقتصادية:

- هناك العديد من الإمكانات الاستثمارية المتنوعة، حيث إنها تضم اقتصادياً مناطق زراعية دلتاوية جهة الشرق محاذية لفرع رشيد، وأراض مستصلحة زراعية ومناطق صناعية كبرى وسياحية في الشمال والوسط، وكما لها ظهير صحراوي كبير به عدد من الخدمات النقلية المتطورة مزمع إنشاؤها جهتي الغرب والجنوب.
- زيادة المخصصات المالية من الدولة لتعمير وتطوير بعض مناطق المحافظة المقترحة؛ خاصةً منطقتي وادي النطرون وجنوبي مركز كوم حمادة.
- وجود مشروعات مزمع إنشائها وتوسيعها على مستوى قومي، مثل مدينة النسيج والمدينة الغذائية ضمن المناطق الصناعية بمدينة السادات.
- مع إنشاء الميناء الجاف بمدينة السادات، وإنشاء مشروع القطار السريع؛ ستصبح المحافظة المقترحة إحدى الجهات النقلية التجارية الواصلة بين القاهرة الكبرى والصعيد من جهة، والدلتا والساحل الشمالي الغربي من جهة أخرى. مما يسهل عملية التكامل بين المحافظة المقترحة والمحافظات الأخرى، بل ستكون همزة الوصل الغربية الرابطة بين أقاليم الدلتا والإسكندرية والقاهرة الكبرى وشمال الصعيد بشكل مباشر، وباقي الأقاليم بشكل غير مباشر، وذلك دون إنفاق زائد عن خطط الدولة الحالية؛ حتى سنة الهدف 2030.
- شبكة الطرق الحالية جيدة، وتربط بين جميع مدن وقرى المحافظة المقترحة بشكل مباشر عن المحافظات الأصلية، ويدعم ذلك وجود طريق القاهرة – الإسكندرية الصحراوي؛ الذي يربط المحافظة المقترحة على محور طولي شمالي غربي – جنوبي شرقي، والطريق الإقليمي الرابط بين مدينة السادات بالدلتا، ومرور الطريق الدائري الإقليمي الذي سهل الوصول إلى شرق الدلتا وشمال الصعيد. وترتبط مدينة السادات بأقصى نقطة معمورة بنطاق المحافظة المقترحة بمسافة 70كم تقريباً، عن طريق القاهرة – الإسكندرية الصحراوي بمواصفات دولية دون مشقة للمسافر؛ مع وجود شبكة طرق إقليمية تربطها بالدلتا (قناوي، 2000:36).

- يمكن جعل المحافظة المقترحة مقصداً سياحياً، من حيث التصنيفات التالية:

– سياحة دينية: بالاعتماد على المنشآت الدينية القائمة والمستغلة فعلياً، يتبين لنا الأديرة العامرة الأربعة بوادي النطرون، بجانب دير مار جرجس بالخطاطبة، والأهم هو اعتماد مرور مسار العائلة المقدسة بطول وادي النطرون؛ والذي يضم قيمة دينية وروحية على المستوى الدولي، ووجود أديرة تعد ضمن الأقدم في العالم (عبد الجواد، 2007: 55-56)، حيث سيتوافد الحجاج المسيحيين من مختلف أنحاء العالم لزيارته.

– سياحة بيئية وعلاجية: بحيرات وادي النطرون، خاصةً بحيرة نبع الحمراء.

– سياحة ترفيهية: الحدائق المنتشرة بمدينتي السادات والنوبارية الجديدة.

د- الإيجابيات الأمنية والاجتماعية:

- تتميز مناطق المحافظة المقترحة باحتوائها على أنماط متداخلة ومختلفة اجتماعياً، حيث يظهر الريف الدلتاوي بمحاذاة فرع رشيد (مركز بطل السلام المقترح)، وكذلك المناطق المستصلحة في الوسط، وفي الغرب مناطق صحراوية تحوي واحة طبيعية وهي وادي النطرون. وعلى الرغم من الاختلافات الظاهرة، إلا أن القرب الجغرافي عامل مهم في السيطرة الأمنية في حالة أصبحت تلك الوحدات الإدارية تحت مظلة محافظة واحدة.
- تنمية المجتمعات الريفية القديمة مطلب ضروري، مع الارتقاء بالمجتمعات الريفية الجديدة، مما يدعم الهجرة الداخلية، وتشجيع الشباب على استصلاح الأراضي؛ ومن ثم زيادة المساحة المزروعة.
- المحافظة المقترحة ستعد عاملاً قوياً للجذب السكاني، لان الوحدات لإدارية المكونة للمحافظة المقترحة بعيدة عن عواصم المحافظات الواقعة فيها (شبين الكوم ودمنهور)، مما سيساهم في إعادة توزيع السكان بالشكل الأمثل. فمحافظة المنوفية حالياً -رغم أنها ضمت مدينة السادات لتشجيع الهجرة إليها- ما زالت تُصنف من المحافظات الطاردة للسكان؛ خاصةً إلى القاهرة الواقعة جنوبها، وكذلك الحال مع البحيرة مع قربها من الإسكندرية.
- المحافظة المقترحة ستنمي من مدينة السادات كعاصمة إدارية لها، مما يُشجع على التوطن السكاني طويل الأجل -وليس المؤقت من أجل العمل فقط- مما سيزيد من النمو الاقتصادي بكامل المحافظة. وسيخفف التضخم العمراني المتسارع الواقع على العواصم القديمة لمحافظتي المنوفية والبحيرة.

هـ- الإيجابيات البيئية:تركيز الاهتمام بالبحيرات الملحية المشبعة بملح النطرون بوادي النطرون (عبد الجواد، 2007: 21)، التي يُذكر لبعضها قدرات علاجية يُمكن استثمارها، مثل بحيرة نبع الحمراء.

(4) السلبيات المؤثرة على المحافظة المقترحة:

تستنتج الدراسة عدة نقاط سلبية ناتجة عن إنشاء محافظة السادات المقترحة، ويمكن تصنيفها إلى:

أ- مبررات ومشكلات عامة:ضعف البنية التحتية والخدمات العامة بالمناطق العمرانية القديمة، عكس المجتمعات العمرانية الجديدة.

ب- بالنسبة لمحافظة المنوفية:

- التنازل عن مركز السادات بالكامل، لتعود محافظة المنوفية إلى حدودها الإدارية السابقة قبل عام 1991.وتلك إشكالية يُمكن حلها باعتبار إن قامت الدولة بأخذ مقترح أن الأقاليم التخطيطية لها شخصيتها الاعتبارية التنفيذية الحاكمة، مما سيحقق التكامل المنشود لكل محافظات إقليم الدلتا المقترح، والذي سيضم كلا من المنوفية والبحيرة معاً.
- الاستغناء عن الظهير الصحراوي الممتد داخل إطار مركز السادات.
- خسارة مساحة من الأراضي الزراعية المُطلّة على فرع رشيد، والمُستصلحة بمركز السادات.

ج- بالنسبة لمحافظة البحيرة:

- التنازل عن مركزي بدر ووادي النطرون، والجزء الجنوبي من مركز كوم حمادة، وقسم غرب النوبارية.
- خسارة مدينة وادي النطرون باعتبارها مقصد سياحي تاريخي وديني وأثري.
- خسارة جزء من الظهير الصحراوي الجنوبي الذي يضم ما عُرف بمديرية التحرير، وتضم أراضي مستصلحة ومناطق صناعية بمدينة بدر، كذلك المنطقة الصناعية بمدينة النوبارية الجديدة والمنطقة الصناعية بوادي النطرون.

خامساً: مقترحات التنمية المستدامة بمحافظة السادات:

إنشاء محافظة السادات سيساهم بشكل إيجابي في الحد من الهجرة إلى إقليم القاهرة الكبرى وإقليم الإسكندرية، وسُيخفف من الكثافة السكانية بإقليم الدلتا، باعتبار المحافظة المقترحة يُمكن أن تُمثّل قطباً تنموياً إقليمياً لجذب السكان بغرب الدلتا، وتضع الدراسة عدة مقترحات للتنمية المستدامة بالمحافظة المقترحة على أساس أربع أبعاد مكانية؛ فزيوجرافية وديموجرافية وعمرانية واقتصادية (شكل 7).

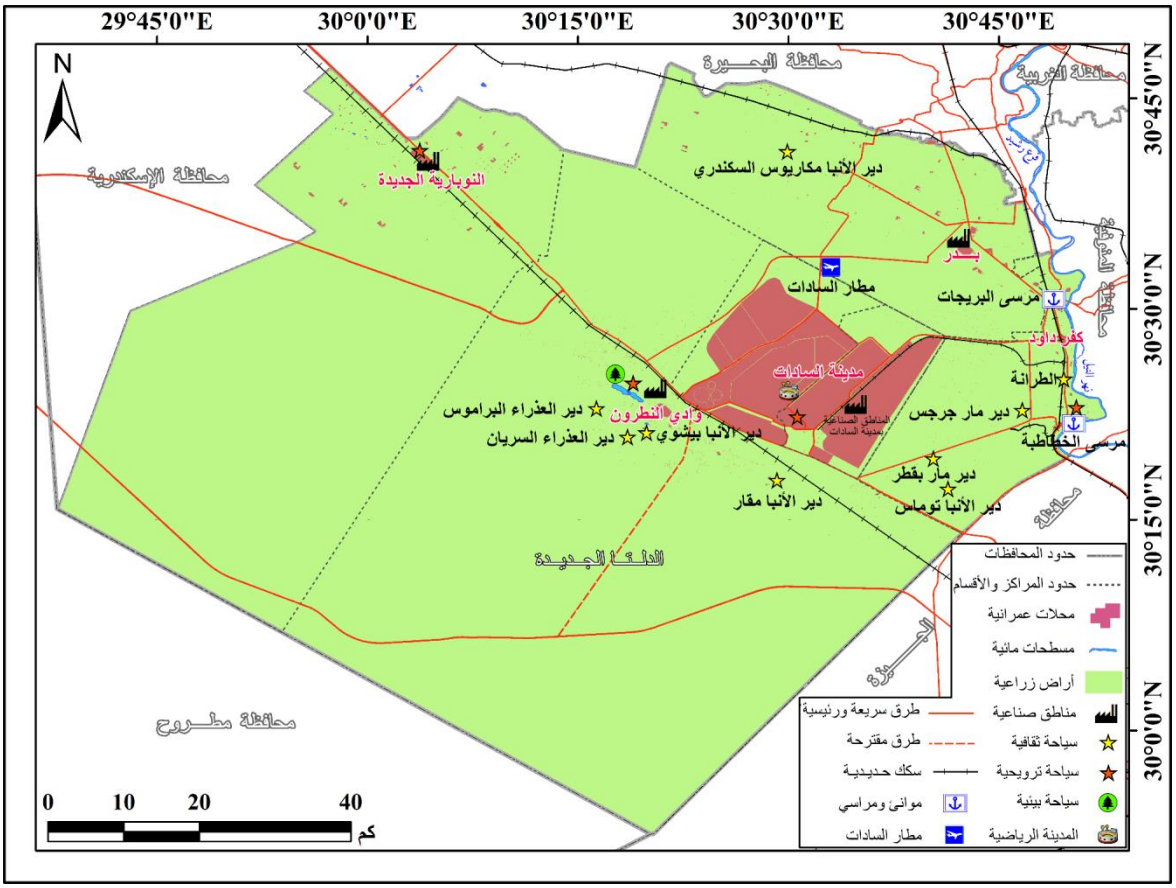

المصدر: الخريطة وطبقاتها من إعداد وترقيم الباحث، بواسطة برنامج ArcGIS v10.8.

شكل (7) خريطة مقترحة للتنمية المستدامة بمحافظة السادات

(1) في خدمة البُعد الفزيوجرافي:

أ- تعد المياه الجوفية هي المصدر الأساسي للري والشرب، خاصةً بالأراضي المستصلحة، لذا وجود الرقابة الحكومية وقربها بعاصمة المحافظة المقترحة؛ سيساهم في متابعة حظر زراعة المحاصيل التي تستهلك كميات عالية من المياه الجوفية، مثل الموز. كذلك ضمان عدم تلويث مصادر المياه الجوفية، والاستهلاك الرشيد لها.

ب- الاهتمام ببحيرات وادي النطرون بيئياً، والقضاء على مصادر التلوث بها.

(2) في خدمة البُعد الديموجرافي:

إنشاء محافظة السادات يُساعد في استقطاب السكان من إقليم الدلتا والأقاليم المجاورة، خاصةً أنها ستكون عاصمة لمحافظة تحتوي على مدن وقرى معظمها حديث النشأة، ويؤكد على نجاح التوطين بالصحراء، ويُشجع على مزيد من الاستثمار وجذب العمالة، مما يعمل على زيادة عدد السكان بالمحافظة بوتيرة أسرع.

(3) في خدمة البُعد العمراني:

أ- تخصيص تمويلات حكومية للمحافظة المقترحة للاهتمام بالنمو العمراني العشوائي والحد منه، فقد كانت معظم تلك المحلات العمرانية هامشية الموقع وبعيدة عن مركز اتخاذ القرار، خاصةً مركزي وادي النطرون وبطل السلام.

ب- يُقترح تخطيط مجتمعات عمرانية ريفية جديدة ومتطورة وقرى للخريجين جنوب المحافظة على محور الضبعة، لتشجيع الاستيطان بمنطقة الدلتا الجديدة، والإسراع من عمليات التنمية بها.

(4) في خدمة البُعد الاقتصادي:

تتمتع المحافظة المقترحة بالعديد من المقومات الاقتصادية الناجحة:

أ- مشروع الدلتا الجديدة: يقع القطاع الشمالي من المشروع جنوبي المحافظة المقترحة، ولدى سكانها والمستثمرين بها تجارب سابقة وناجحة في عمليات استصلاح الأراضي، كما ستساعد في توريد الخامات والموارد الزراعية للازمة لذلك. مما سيوفر العديد من فرص العمل.

ب- تتميز المحافظة المقترحة بوجود عدد من المناطق الصناعية، فمدينة السادات وحدها تشمل 8 مناطق صناعية ومنطقة تكنولوجية ومجمعات صناعية متخصصة، كما توجد منطقة صناعية بمدينة النوبارية الجديدة وأخرى بوادي النطرون. ويُقترح إقامة منطقة صناعية متخصصة بالتصنيع الزراعي بمدينة بدر.

ج- تتمتع المحافظة بعدد من المزارات السياحية، لم يستغل كثير منها حتى اليوم:

- السياحة الثقافية: خاصةً السياحة الدينية، حيث تضم المحافظة المقترحة 8 أديرة عامرة، منها 4 أديرة بوادي النطرون، وثلاثة بمركز بطل السلام، ودير واحد بمركز بدر. وتتمتع وادي النطرون أنها أحد النقاط المهمة لمسار العائلة المقدسة. أما أثرياً، توجد جبّانة أبوللو على مساحة 200 فدان بقرية الطرانة (الصاوي، 2000: 7) بمركز بطل السلام لم تستغل سياحياً.
- السياحة الترويحية: تتمثل في الحدائق والمسطحات الخضراء والمزارع على مستوى مدن وقرى المحافظة، خاصةً مدينتي السادات والنوبارية الحديدة. والتي تستقطب سُيّاح رحلات اليوم الواحد.
- السياحة البيئية: خاصةً السياحة العلاجية بنبع الحمراء بمركز وادي النطرون، بإقامة منتج سياحي علاجي على مستوى دولي، نظراً لقدرة مياه البحيرة الشفائية من الأمراض الجلدية. كما توجد بحيرات أخرى كبحيرة الجعار، وغابة الصداقة المصرية الصينية

بمدينة السادات، وغابة الصداقة المصرية اليابانية بمركز وادي النطرون (إدارة الإحصاءات المركزية بمحافظة البحيرة، 2008: 131).

د- يُقترح إنشاء طريق حر يربط طريق القاهرة – الإسكندرية الصحراوي بمحور الضبعة، يبدأ من مدينة وادي النطرون، مما يعزز فكرة الاستقطاب السكاني في الدلتا الجديدة مستقبلاً.

هـ- إكمال مشروع ربط مدينة السادات بالسكك الحديدية، من شأنه تعزيز ربط المحافظة بباقي إقليم الدلتا.

و- الانتهاء من مشروع الميناء الجاف بمدينة السادات لخدمة المحافظة وجنوب الدلتا والقاهرة الكبرى، بالتوازي مع حركة العمل بالميناء الجاف في النوبارية الجديدة.

ز- يُقترح إنشاء مرسى بقرية أبو نشابة لخدمة المحافظة المقترحة وجنوبي الدلتا، باعتبار فرع رشيد مجرى ملاحي. كما يُقترح إنشاء مرسى على الريّاح البحيري بقرية البريجات.

ح- استغلال كبر مساحة مطار جبل البصور شمالي مدينة السادات، بتحويله لاستخدام ثنائي عسكري – مدني، ليخدم المناطق الصناعية وجلب المواد الخام والتصدير.

النتائج والتوصيات:

- تفعيلاً لاستراتيجية مصر للتنمية المستدامة (2030)، تُحدد أسباب ودوافع تغيير واستحداث حدوداً إدارية جديدة لمنطقة الدراسة، تتمثل في: حل مشكلات الحدود الإدارية القائمة بين محافظتي البحيرة والمنوفية، تداخل الملكيات الزراعية ونظم الري بين المحافظات، ومركزية أو هامشية موقع عاصمة المحافظة.
- توصي الدراسة بوضع عدد من المحدداتالإدارية الثابتة لكل إقليم، حيث يجب أن يكون به:
  - حدود إدارية مستقرة: ضمن إطار قانون الحكم المحلي.
  - المحافظات تكون هي المكوّن الرئيس للإقليم، وتخضع تحت سُلطة الإقليم.
  - عاصمة الإقليم: بها المقر الإداري للإقليم، ومنها يُتخذ القرارات المتعلقة به.
  - حاكم الإقليم: ممثلاً لرئيس الجمهورية في الإدارة والإشراف والمتابعة، وله صلاحيات أوسع من المحافظين.
  - المحافظ: يكون ممثلاً للسُلطة التنفيذية بمحافظته، تحت إشراف مباشر من حاكم الإقليم.
  - المجلس المحلي: مُنتخباً من قِبَل سكان الإقليم وممثلاً له.
- توصي الدراسة بإنشاء محافظة السادات، فصلاً عن محافظتي البحيرة والمنوفية، على أن تصبح مدينة السادات العاصمة الإدارية للمحافظة.

- محافظة السادات المقترحة يُمكن أن تُصبح مركزاًللتنمية،تساهم في خلق وحدات بيئية تتكامل مع بعضها البعض على المستوى القومي للدولة، وعلى المستوى الإقليمي بإقليم الدلتا، وتوضح ترابط الأبعاد المكانية: الفزيوجرافية والديموجرافية والعمرانية والاقتصادية، لتحقيق التنمية المستدامة.
- تعظيم الاستفادة من المراكز العمرانية المتوسطة وصغيرة الحجم ضمن الحدود الإدارية لمحافظة السادات؛ لسهولة الإشراف عليها.
- محافظة السادات المقترحة يُمكن أن تصبح منظومة عمرانية زراعية صناعية ومركز لوجستي لخدمة تجارة المنتجات الزراعية والصناعية بإقليم الدلتا.
- توصي الدراسة بتقليل العقبات البيروقراطية لجذب الاستثمارات إلى محافظة السادات المقترحة بهدف التنمية الشاملة العائدة بالإيجاب على المستويين: القومي والإقليمي.

الملاحق:

(ملحق:1) إجمالي المسافات بين المدن الحالية والمقترحة وبين مدينة السادات العاصمة المقترحة والعواصم الحالية للمحافظات المجاورة

م	المحافظة الحالية	المدينة	السكان (2017)	طريق الوصول	المسافة إلى مدينة السادات(كم)	المسافة إلى العاصمة الحالية (كم)		ملاحظات
1	المنوفية	مدينة السادات	63953	الطريق الحالي	-	65	القاهرة	أكبر المدن
				خط مستقيم	-	53		
2		كفر داود	32130	الطريق الحالي	38	29		مدينة مقترحة
				خط مستقيم	32	22		
3	البحيرة	بدر	22884	الطريق الحالي	46	72	دمنهور	
				خط مستقيم	31	56		
4		النوبارية الجديدة	18966	الطريق الحالي	62	135		
				خط مستقيم	53	55		
5		وادي النطرون	33550	الطريق الحالي	25	117		
				خط مستقيم	15	74		

المصدر:من إعدادالباحث، بالاعتماد على البيانات الأساسية من: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تعداد سكان محافظتي المنوفية والبحيرة 2017، وقياس المسافات بواسطة برنامجArcGIS v10.8.

(ملحق2) مقر رئاسة مركز ومدينة السادات بقرية كفر داود، محافظة المنوفية

المصدر: تصوير الباحث، بتاريخ 10 مايو 2021.

المصادر والمراجع:

أولا: المصادر والمراجع باللغة العربية

أ- المصادر:

- إدارة الإحصاءات المركزية بمحافظة البحيرة (2008)، الأنشطة السكانية على مستوى المحليات عام 2007، محافظة البحيرة، دمنهور.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2018)، السكان المصريون طبقاً للنوع 2017 - محافظة البحيرة، القاهرة.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2018)، السكان المصريون طبقاً للنوع 2017- محافظة المنوفية، القاهرة.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2018)، دليل الوحدات الإدارية لمحافظات الجمهورية، القاهرة، 2016.
- قرار رئيس الجمهورية (1962)، رقم 3318.
- قرار رئيس الجمهورية (1991)، رقم 333.
- قرار رئيس الجمهورية (1992)، رقم 37.
- قرار رئيس مجلس الوزراء (1992)، رقم 1561.
- قرار رئيس مجلس الوزراء (2001)، رقم 325.
- قرار رئيس مجلس الوزراء (1986) رقم 375.

- الهيئة العامة للتخطيط العمراني (2013)، إعادة ترسيم حدود مصر إلى أقاليم تنموية، وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، القاهرة.
- الهيئة العامة للتخطيط العمراني (1984)، التخطيط الهيكلي لمدينة وادي النطرون، وزارة التعمير والدولة للإسكان واستصلاح الأراضي، القاهرة.

ب-المراجع:

- أحمد عبد القادر الصاوي (2000)، أضواء جديدة على مواقع أبوللو الأثرية، المجلة العلمية لجمعية الآثاريين العرب، عدد 1، الاتحاد العام للآثاريين العرب، القاهرة.
- إميل أميلينو (2013)، جغرافية مصر في العصر القبطي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- جمال مشعل (2013)، موسوعة البلدان المصرية – الجزء الخامس، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.
- سامح عبد الوهاب (2012)، أسس البحث الجغرافي، دار الثقافة العربية، القاهرة.
- عبد الرحيم قاسم قناوي (2000)، العشوائيات: مشاكل وحلول، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- فارس عبد الله الجويلي (2022)، دور الأبعاد المكانية في تغيّر الحدود الإدارية المصرية: دراسة جغرافيّة تطبيقيّة لمحافظة دسوق المقترحة، المجلة الجغرافية العربية، مجلد 53،عدد 79، القاهرة.
- فتحي محمد مصيلحي (1992)، خريطة القوى السياسية وتخطيط الأمن القومي بالشرق الأوسط والمنطقة العربية، القاهرة.
- فيليب رفلة وأحمد سامي (1964)، أطلس العالم الحديث، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
- لجنة الجغرافيا، أبحاث ندوة الأقسام الإدارية في مصر، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1998.
- محمد أحمد حسانين (2010)، الهجرة الداخلية في مصر: دراسة في الجغرافيا البشرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- نيفين عبد الجواد (2007)، أديرة وادي النطرون: دراسة أثرية وسياحية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية:

- Brennetot, A., &Ruffray, S.D. (2014) Découper la France enrégions. L'imaginairerégionaliste à l'épreuve du territoire. Cybergeo: European Journal of Geography.

- Jeong, Jindo (2023). Discontinuities in regional economic development due to administrative boundaries: Examining the mechanisms of the boundary effect. SAGE Journals. Collection. https://doi.org/10.25384/SAGE.c.6941893.v1.

The role of administrative boundaries in forming regional development models: A proposed model for Sadat Governorate

Summary:

This research paper aims to provide a geographical perspective on the current administrative division in the Arab Republic of Egypt, addressing existing issues and problems resulting from the current administrative boundaries. Concurrently, it aligns with calls for modification or restructuring, considering unrealized government plans that could achieve regional and national development.The proposed Sadat Governorate is a result of a comprehensive regional geographical vision aimed at redefining and planning the administrative boundaries of the Egyptian Delta governorates. It takes into account four pivotal spatial dimensions: physiographic, demographic, urban, and economic. These dimensions are considered interconnected and integrated planning elements. Despite the proposed Sadat Governorate being carved out of Menoufia Governorate and Beheira Governorate, it can, as explained in this research, offer several significant developmental advantages. These advantages have the potential to positively impact the spatial structure of the governorate and contribute to its developmental trajectory.

Keywords: Administrative borders, development, regional planning, applied geography, governorates, Sadat City.